بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين[١]

الحمد لله ربّ العالمين و الصلوة و السلام على أشرف الأوّلين و الآخرين، محمّد الأمين، خاتم النبيّين و سيّد المرسلين، و آله الطيبين الطّاهرين.

وبعد، فيقول العبد الغريق في بحار المعاصي *حسين بن علي التبريزي الخسروشاهي*، إنّه قد إلتمس منّي العالم العامل و الفاضل الكامل، ذو الفطنة الباهرة و السريرة الطاهرة، المائز بين الموج و السّراب و الفارق بين القشور و اللّباب، العارف المؤتمن و المؤمن الممتحن، الآميرزا حسن الهندي، المحسوب من الأتراب،[٢] أن أبيّنَ المراد من الأوعية الثلاثة، أعني السرمد و الدهر و الزمان و أحرّر[٣] الفرق بينهما بأوضح بيان.

وأنا و إن لم أكن من فرسان هذا الميدان، خصوصاً في هذه الأوان، لمّا وقع عليّ من دواهي الزمان و جرى عليّ من الدهر الخوّان، مايكاد أن ينسيني من نفسي- فضلاً عن وصفي و رسمي، لكن من جهة أنّ المأمور معذورٌ و أنّ الميسور لايسقط بالمعسور، فها أنا آتٍ بما هو المقدور و على الله التوكّل في جميع الأمور، فأقول:[٤] لابدّ قبل الشروع في البيان، من تقديم أمور لايوصل بدونها إلى فهم حقيقة المرام.

الأمر الأوّل: إنّ الذات الواجب تعالى ليس له وقتٌ و لا يمكن أن يتصوّر له إيضاً، كما أنّه تعالى ليس له مكان و لايمكن أن يتصوّر له إيضاً؛ و إلّا لزم التركيب المستلزم للحدوث الممتنع عن الأزل، و لأنّهما إنّما خلقهما الله بفعله الذي هو ايجاده و اختراعه و لايجري عليه ماهو أجراه. و أمّا عدم امكان تصوّرهما في حقّه تعالى، فلأنّهما محالٌ في حقّه و تصوّر المحال محالٌ، فإنّ كلّ ما نتصوّره ممكنٌ مخلوقٌ موجودٌ في عالمه في ملك الله؛ إذن لايمكن لنا أن نعقل أو نتصوّر شيئاً ليس بموجودٍ.

الثاني: إنّ الذات الواجب تعالى ليس بينه و بين شيء من خلقه إرتباط و لا نسبة و لا إقترانٌ بوجه من الوجه؛ حتى أنّ الأسماء كلّها في مقامات الظهور و في مراتب التجلّيات و كلّ شيء ممّا خلقه، خلقه بفعله و خلق الفعل بنفسه، فكلّ شيء دائر بجهة وجوده إلى الفعل

---

١. ف: —و به نستعين.
٢. آ: الأشراب.
٣. آ: أحرز.
٤. آ: – فأقول.

و الفعل دائرٌ بالجهة المذكورة إلى نفسه و هي عين تلك الجهة و لم يزل حائر فيها؛ و ليس بينه و بين الله نسبة و لا إرتباط و لا إقترانٌ؛ و إلّا لزم ما ذكرنا آنفاً في الأمر الأوّل؛ فالأسماء كلّها خلقها دليلاً عليه و آية له رحمةً منه للممكن المحتاج، حيث كان لا يجد دليلاً له و لا سبيلاً إليه.

الثالث: إنّ كلّ شيء لابدّ في تمام حدود قابليّته و جهات إنيّته و ماهيّته من اشياء ستّةٍ. لولا واحد منها لم يظهر وجوده و هي الأيّام السّتّة التي أشار إليها بقوله تعالى: «وَ لَقَد خَلَقْنا السَّمواتِ وَ الأَرض وَ ما بَينَهُما في سِتّةِ أيّامٍ وَ ما مَسَّنَا مِنْ لُّغُوبٍ».[5]

اليوم الأوّل: يوم الكمّ و المراد به القدر الجوهري، أي قدر المادّة، يعني مادّة شيء المكوَّن قلّةً و كثرةً.

اليوم الثاني: يوم الكيف و المراد به الأعراض التي تعرض للمادّة و لا تقبل القسمة لذاتها و له اقسام.

اليوم الثالث: يوم الوقت و هو في كلّ شيء بحسبه كما سنبيّنه إن شاء الله تعالى. و المراد به في الظاهر، أنّ كلّ حادث من حين ما حدث، فله إمتداد ظاهر يحفظ الله إيّاه إلى ما شاء الله تعالى. و إنّما قيّدت بقولي «في الظاهر» لأنّ ما ذكرنا، معنيً ظاهريٌّ للوقت. و أمّا معناه الحقيقي، فيصعبني الآن[6] تحريره و تقريره؛ لإحتياجه إلى بسط الكلام و تقديم المقدّمات و لدقّة نفس المعنى و لطافته و استلزامه فروعاً لايتحمّلها أكثر العقول.

اليوم الرابع: يوم المكان و هو ظرف للحالّ به و يكون من نوعه، فمكان السرمديّات سرمديٌّ، و الدهريّات دهريٌّ، و الزمانيّات زمانيٌّ.

اليوم الخامس: يوم الجهة و هي وجه الشيء إلى أصله و إلى توجّهه إليه و هي جهة الإستمداد من مبدئه.

اليوم[7] السادس: يوم الرتبة و هي مكان الأثر من مؤثّره في القرب و البعد كأشعّة السراج بالنسبة إليه. و هذه الأشياء الستّة في كلّ شيء بحسبه، بمعنى أنّها من سنخ عالمه، ففي السرمد سرمديّات، و ففي الدهر دهريّات، و ففي الزمان زمانيّات.

---

۵. القاف (50) : 38.
٦. آ: إلّا أنّ.
۷. ف: — اليوم.

الرابـع: إنّ وجـود كـلّ واحـد مِـن هـذه المـذكورات مسـاوقٌ لوجـود الآخـر لايتقـدّم منهـا لصـاحبه و لايتـأخّر عنـه، فـإذا تحقّقـت جملتهـا دفعـةً مسـاوقةً، تحقّـق[٨] الشيـء الموجـود بتحقّقهـا، و إذا[٩] فنـى واحـد منهـا إنعـدم الشيـء و إنعـدمت جملتهـا دفعـة مسـاوقة؛ فـافهم مـا بيّنـت لـك مـن سرّ الوجـود و الإنوجـاد، «إِنَّمـا أَمـرُهُ إِذا أَرادَ شَـيئاً أَن يَقـُولَ لَـهُ كُـن فَيَكـُون»،[١٠] فالحـدود السـتّة مضـمرةٌ في قوله «فَيَكُون» و[١١] الوجود حاصل من أمر «كُن» و الموجود عبارةٌ عن الشيء المكوّن.

الخامس: أنّ الإبداع الأوّل، أعني المشيّة التي بها خلق اللهّ الأشـياء، لهـا اعتبـاران. فمـرّةٌ: نعتبرها في نفسها بأنّها خلق حادث أحدثها اللهّ بنفسها و ليسـت بقديمـةٍ، فبهـذا[١٢] الاعتبـار تجري فيها صفات الحوادث، فنقول: بأنّها مركّبةٌ من الحـدود السـتّة المـذكورة، فتحتـاج إلـى وقت و مكان و لها كمّ و كيف و جهة و رتبةٌ.

ومرّةٌ: نعتبرها بملاحظة صدور الأشياء بها، و إنّ حقيقتها صفةٌ لها و رسم عندها، حيث إنّ هويّتها حاملةٌ لمثالها و حاكية لأوصافها؛ فحينئذٍ نقول: إنّها مجرّدة بسـيطةٌ لاتركيـب فيهـا بوجهٍ و نعني[١٣] بذلك إنّها مجرّدةٌ عن صفات المفعـولات كـما هـو شـأن العـالي بالنسـبة إلـى السافل في جميع المقامات.

السادس: إنّ المفعولات[١٤] تنقسم باعتبار اللطافة و الكثافة إلى مجرّد و ماديّ و بتقرير آخر إلي دهريّ و زمانيّ، و باعتبارٍ آخر إلي غيب و شهادةٍ. و ليس المراد من المجـرّد في أمثـال هـذه المقامات هو البسيط المحض الذي لاجزء له، إذ لابسـيط إلّا اللهّ، بـل المـراد منـه المجـرّد عـن المادّة العنصريّة و المدّة الزمانيّة؛ فجميع المجرّدات عندنا مركبّة مـن الحـدود السـتّة كالفعـل؛ ولكن حدود كلّ شيء تكون بحسب ذلك الشيء.

فالعقل مثلاً عندنا مركبٌ مـن حـدود عقليّـةٍ و هكـذا الـرّوح و الـنفس و غيرهمـا مـن المجرّدات؛ و هاهنا تفاصيل و بيانات لايسع الوقت لذكرها و تحريرها؛ ولكنّ الإشارة تكفـي

---

٨. آ: يتحقّق.
٩. آ: إذ.
١٠. يس (٣۶) : ٨٢.
١١. آ: —و.
١٢. آ: فهذا.
١٣. آ: يعنى.
١٤. آ: للمفعولات.

لذوي الفراسة. إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ الأوقات بقولٍ مطلق و هو ما يجري علـى ألسـنة كثير من الناس خمسةٌ، الأزل و السّرمد و الأبد و الدهر و الزمان.

قال شيخنا أعلى اللهّ مقامه:[۱۵]« و عند المتكلّمين إنّ الثلاثة الأوّل أوعية للقديم؛ فـالأزل هو الأوّل و الأبد هو الآخر و السرمد هو بينهما و هذا باطلٌ؛ لأنّ الأوّليّة إذا غايرت الآخريّة كانتا حادثتين و ما بينهما و هو السرمد حادثٌ؛ لأنّه مسبوق بالغير و متعقّب بـالغير، فيكـون الكلّ حادثاً». ثمّ قال:« والحقّ الذي دلّ عليه النصـوص مـن أهـل الخصـوص إنّ الأزل هـو نفس الذات البحت و هو نفس الأبد. قال أميرالمؤمنين (ع):«لم يسبق له حالٌ حالاً، فيكـون اوّلاً قبل أن يكون آخراً و يكون باطنـاً قبـل أن يكـون ظـاهراً»[۱۶] و فـی الـدعاء عـنهم (ع): «اللّهم أنت الأبد بلا أمدٍ».[۱۷]

أقول: وتوضيح أصل كلامه و حقيقة مرامه هو ما ذكرنـاه في الأمـر الأوّل و الثـاني مـن الأمور التي قدّمناها، من أنّ الذات البحت ليس له وقت بل لايتصـوّر في حقّـه؛ لإسـتلزامه التركيب، و من أنّ الأسماء كلّها في مراتب الظهورات و نزيد هاهنا بياناً.

ونقول: إنّ أسماء الـذات مثـل قولـك: الأزل و الأبـد و العلـيم و القـدير و السـميع و البصير، كلّها الفاظ مترادفةٌ تطلق و يراد منها الذات البحت سبحانه و تعالى، جعلهـا دلـيلاً إليه مثل قولك: أسد و غضنفر[۱۸] و ضيغم[۱۹] للحيوان المخصوص المعلوم، إذ لـو قلنـا بـأنّها موضوعة للمفاهيم المختلفة، لزم التركيب في الذات الواجب سبحانه كما لايخفى. فلهذا قال شيخنا: «إنّ الأزل هو نفس الذات البحت و هو عين الأبد يعني إنّهما لفظان مترادفان[۲۰] يـراد بهما الذات البحت؛ و أمّا أسماء الافعال مثل خالق و فاطر و بديع، فكلّها حادثـةٌ، إذ قبـل أن يخلق الخلق. لايقال:إنّه خالقٌ، بل له معنى الخالقيّة، كما أنّ زيداً قبل أن يقوم، لايسمّي قـائماً. فظهر من ذلك إنّ الأزل و الأبد ليسا بوعائين للذات، بل معناهما عين معنى قولك: علـيم و قدير و سميع و بصيرٌ و هو الذات الواجب تعالى».

---

۱۵. يحتمل أن يكون مراده السيّد كاظم الرشتى.
١٦. الخطبة: ۶۵
17. الخطبة: ۱۰۹
۱۸. الأسد.
۱۹. الأسد الذي في الغابة. ربّما يستعمل كلاهما في معنى واحد.
۲۰. آ؛ ف :خ‌ل : متغايران.

ثمّ قال: «وأمّا السرمد فهو مسبوق بـالغير و ملحـوظٌ فيـه الإمتـداد و الإسـتمرار و هـو صفة الحوادث؛ ولكن لّما أريد منه عدم التناهي لا فينفسه و لا إلى غيره، كان مفارقـا للزمـان و الدهر لإنتهائهما إلى غيرهما و مبائناً للأزل؛ لكونـه مسـبوقاً بغـيره و الأزل لـيس مسـبوقاً بالغير. وقولنا: إنّ السرمد لاينتهي إلى غير مع أنّه مسبوق بالغير، نريـد بـه: إنّ السرـمد هـو ظرف المشيّة و ليس قبله شيء من الممكنات؛[21] فيجوز أن ينتهي إليه و لايصّح أن ينتهي إلـى الأزل، لأنّ الحادث لاينتهي إلـى القـديم و إنّـما ينتهـي إلـى مثلـه، كـما قـال أمـير المـؤمنين (ع):«إنتهي المخلوق إلى مثله و ألجاهُ الطلب إلى شكله»،[22] فحيث لميكن في الامكان قبلـه، غيره كان منتهياً إلى نفسه و هو فينفسه غير متناهٍ.

أقول: يريد بأنّ السرمد هو وقت الفعل و وعائه، يعني الإمتداد المختصّ بالفعل من حين ما أحدثه اللهّ تعالى و أوجده، و أمّا الدهر فهو وعاء المجرّدات أي المفعولات الغيبيّة المجرّدة عن المادّة العنصريّة و المدّة الزمانيّة مـن العقـول و الأرواح و النفـوس و الطبـايع و المـوادّ و الصور المثاليّة، فالدهر هو باطن الزمان، كما أنّ العقـول و الأرواح و النفـوس و غيرهـا مـن المجرّدات باطن الأجسام.

فنسبة[23] الروح[24] إلى الجسم هي نسبة الدهر إلى الزمان، فكما أنّ جميـع الأجسـام حـاضر موجودٌ عند الروح، كالنقطة بالنسبة إلى الدائرة و هو محيطٌ به كالدائرة بالنسبة إليها، كـذلك الزمان بالنسبة إلى الدهر، و كما أنّ النقطة بكلّها حاضرةٌ عند دائرة و ليس جزءاً[25] منها غائبـاً عنها، ليكون لها استقبالٌ بالنسبة إليها أو مضيّ كذلك، كـذلك الزمـان بالنسـبة إلـى الـدهر. فالزمان من اوّله إلى آخره كدقيقة واحدة أو دونها عنـد الـدهر و لـيس سـبقة الـدهر علـى الزمان كسبقة أجزاء الزمان بعضها على بعـضٍ، كـما يتـوهّم و هكـذا الكـلام بالنسـبة إلـى السرمد و الدهر، ولكنّ السرمد بنفسه ليس بباطن الدهر، بل باطن الدهر هـو صـفة السرـمد المنفصلة كالصورة[26] في المرأة.

---

۲۱. آ: المتمكّنات.
۲۲. تفسير ستّ سور: ۴۶۳؛ تفسير صراط المستقيم ۳: ۶۳۶.
۲۳. آ: فنسبته.
۲٤. آ: – الروح.
۲۵. ف: جزءٌ.
۲٦. ف: + كالصورة.

فجميع[۲۷] الدهر حاضر موجودٌ عند السرمد مثل النقطة و لهذا قال شيخنا أعلى الله مقامه في تعريف السرمد بـ: «أنّه الوقت المستمرّ الذي يكون آنه الواحد يطوي المتعدّدات، مع تباين أمكنتها و اوقاتها من غير تكثّر في إنبساطه عليها عند تعلّق الفعل بها من جهةٍ[۲۸] و لاتعدّد، لامعنويٍّ و لاصوريٍّ و لامثاليّ و لاجسمانيّ، و إن تكثّرت الأشياء و تعدّدت من جهتها في أنفسها عند تعلّق الفعل بها[۲۹] و تباينت و تباعدت، بخلاف الدهر؛ فإنّه يتكثّر و يتعدّد معنويّاً بما حلّ فيه من العقول، و صوريّاً بما حلّ فيه من النفوس، و برزخيّاً بما الحق ما حلّ[۳۰] فيه من الأشباح، و بخلاف الزمان؛ فإنّه يتكثّر و يتعدّد بما حلّ فيه تعدّداً حسيّاً و طيّ السرمد للأشياء المتعدّدة المتكثّرة بطيّ المشيّة و لاكيف لتلك، لأنّ الكيف من آثاره و لايجرى عليه ما هو أجراه».

و أمّا الزمان فهو عبارةٌ عن: إمتداد مدّة انتقال الجسم إلى الأمكنة الظاهرة أو مكثه فيها و إنّما قيّدنا الأمكنة بـ«الظاهرة»؛ لأنّ المكان الحقيقي للجسم لايفارقه، لأنّه مِن مشخّصاته و هو عبارة عن: بُعد المخلوق الذي شغله الجسم بالحصول فيه.

بل أقول: هذا التعريف الذي عرفّنا به الزمان، تعريف ظاهريٌّ له، و أمّا الزمان الحقيقيّ، فهو من مشخّصات الجسم إيضاً كالمكان و هما من الحدود الستّة التي ذكرناه سابقاً و قلنا: إنّها لاتظهر فى الوجود إلّا مساوقة.

بل نقول: جميعاً هذه الحدود من جملة المشخّصات للشيء و معيّناته، سواء كانت من السرمديّات أو الدهريّات أو الزمانيّات؛ لكن في كلّ مقام بحسبه، ففي السرمديّات تكون مشخّصاتٍ فعليّة، و في الدهريّات تكون مشخّصات مفعوليّة مجرّدة، و في الزمانيّات تكون مشخّصاتٍ مفعوليّة ماديّة و لايدرك كونها مشخّصات في العوالم الثلاثة إلّا بنظر الفؤاد، و لايمكنني الآن تفصيل ذلك في العوالم الثلاثة؛ ولكن نشير إلى بيان ذلك النسبة إلى المكان المشخِّص[۳۱] للجسم.

فنقول: قد قلنا إنّ المكان المذكور هو عبارة: عن البُعد المخلوق الذي شغله الجسم بالحصول فيه.

---

۲۷. آ: بجميع.
۲۸. آ: جهته.
۲۹. آ: -بها.
۳۰. آ: حاصل.
۳۱. آ: المتشخّص.

فنقول: تصوّر ذلك يحصل فيما لو فرض[٣٢] عدم الجسم؛ فإنّ موضع حجمه حينئذٍ تكـون فارغاً فافهم.

و من هنا توهّم كثير، أنّه أمرٌ اعتباريٌ و فسّروه بأنّه: البعد الموهوم تشغله الجسم بالحصول فيه و غير ذلك من التفاسير.

فإذا عرفت ذلك في المكان، فقس عليه سائر الحدود في كلّ عالم بحسبه و بالجملة، فالسرمد وقت للفعل بجميع أقسامه. لطيفُه للطيفه كالمشيّة، و متوسّطه للمتوسّطه كالإرادة و القدرة، و كثيفُه لكثيفِهِ كالقضاء و الإمضاء؛ و الدهر وقت للعقل الذي هو اوّل المجرّدات و أعلاها و للروح و النفس و الطبيعة و جوهر الهباء، لطيفه وقت للعقل، و متوسّطه وقت للمتوّسطات كالروح و النفس، و كثيفه وقتٌ لجوهر الهباء الذي هو أسفل المجرّدات؛ و الزمان وقت للأجسام، لطيفه للطيفها كمحدّدالجهات، و متوسّطه لمتوسّطها كالأفلاك السبعة، و كثيفه لكثيفها كالأرض.

فظهر من جميع ما ذكرنا إنّ تقدّم السرمد على الدهر، تقدّم رتبيّ و كذا تقدّم الدهر على الزمان تقدّم رتبيّ و ليس كتقدّم أجزاء الزمان بعضها على بعضٍ، حتى ينقطع آخر الدهر مثلاً عند اوّل جزء من الزمان بل الدهر عالٍ من الزمان و محيطة من اوّله إلى آخره.

فمن وقف في الدهر، فهو يرى الزمان من اوّله إلى آخره، بحيث يستوي عنده الماضي و الحال و الاستقبال، و من عرف ما لوّحنا إليه يعرف[٣٣] سرّ قوله تعالى في ليلة المعراج: «يا محمّد ادنُ، مِن صادٍ[٣٤] و تَوَضّا لصلاة الظهر»[٣٥] مع أنّ عروجه كان في الليل و أمثال ذلك، خصوصاً في الأحكام الثابتة في ليلة المعراج مع ظهورها قبل تلك الليلة و اللهّ أعلم بحقايق الأمور.

---

٣٢. آ: غرض.

٣٣. آ: يعبّر.

٣٤. الكافي ٣: ۴٨٢، باب النوادر، ح 1: «و هو ماء يسيل من ساق العرش الأيمن، فتلقّى رسول اللهّ الماء بيده اليمنى».

٣٥. قد ذكر الحديث هنا ملخّصاً. قارن الكافي ٣: ۴٨٢، باب النوادر، ح 1.